الملحق الأول: مبادئ وأسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادئ وأسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه الغر الميامين.
ايتها السيدات.. ايها السادة.. اعضاء مجلس النواب المحترمين..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
اتشرف باسم اخواني واخواتي في مجلس الوزراء ان اتقدم الى مجلسكم الموقر بالمنهاج الحكومي الذي سيشكل الخطوط العريضة لعمل حكومتنا والذي اسعى على اساسه نيل ثقتكم الغالية، ومن خلال ما تمثلونه ثقة شعبنا العظيم الذي انتخب هذا المجلس في اعظم واشرف انتخابات عرفها العراق على امتداد تاريخه الطويل. انني اعد المجلس الموقر بتقديم البرنامج الحكومي المفصل خلال شهر واحد ليقوم مجلس النواب بمناقشته وتصويبه بالشكل الذي يراه مناسباً وليتسنى للسادة والسيدات من الوزراء عرض رؤاهم وخططهم كل في مجاله المحدد.
أخواتي، إخواني..
ان تشرفي برئاسة اول وزارة عراقية تقوم على دستور دائم وانتخابات عامة يضع علي وعلى إخواني الوزراء مسؤوليات استثنائية ادعو من الله العلي القدير ان يسددني ويلهمني القوة والعزم والحكمة والرؤية لتحملها بما يحقق مطامح وآمال شعبنا المظلوم الذي عانى طويلاً من شتى انواع الويلات والمآسي والحروب والسياسات الجائرة والظالمة رافعاً يدي اليه سبحانه وتعالى داعياً: رب أرني الحق حقاً فأتبعه والباطل باطلاً فأجتنبه. كما ارجو من شعبنا العظيم ومجلسكم الموقر الدعم والمساندة.. ولعل افضل انواعها هي الرقابة والنصح والنقد والترشيد.
قبل ان اعرض النقاط الرئيسية للبرنامج الحكومي والمبادىء التي استند عليها اود ان اتقدم بالشكر الجزيل والتقدير العالي للمرجعية العليا في النجف الاشرف وعلى رأسها اية الله العظمى السيد علي السيستاني دامت افاضاته وبقية المراجع العظام وكذلك بقية المراجع والعلماء المسلمين وغير المسلمين والقادة السياسيين والوطنيين والمؤسسات العراقية المختلفة على جهودها ودورها في دفع العملية السياسية وتوفير الاجواء المناسبة في هذه الظروف الصعبة لاجراء الانتخابات والاستفتاء على الدستور.. كما اشكر جميع المؤسسات والدول الصديقة على مساهماتها وجهودها لدعم العراق وشعبه. واعرب عن تقديري الخاص للمسؤولين الذين تحملوا هذه المهمة الشاقة المعقدة الحكومة المؤقتة والحكومة الانتقالية اللتين قادتا العراق في لصعب الظروف واعقدها واقدر تماماً خدمات الدكتور إبراهيم الجعفري، وسأواصل العمل الجاد لتعزيز المنجزات التي تحققت في عهده وفي استكمال النواقص ومواصلة العمل لانجاز المهام المطلوبة.
اقف وقفة اجلال وخشوع امام ارواح شهدائنا والدماء الغالية التي بذلها العراقيون. واستلهم من صمود شعبنا وتضحياته والالامه وما تعرض له من سجون وتعذيب وقتل وارهاب وتهجير وملاحقة وتضييق معتقداً اعتقاداً جازماً ان قوتنا ونصرنا هي من قوة ونصرة هذا الشعب العظيم بعد الله سبحانه وتعالى. فكما دحرنا الطاغية وايام الظلم والاستبداد فاننا سندحر الارهاب والتخريب وعوامل التخلف والفقر والجهل. وسنحول مآساة سامراء وتفجير مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام والمآسي المستمرة التي يذهب ضحيتها اعداد لا تحصى من الضحايا الذين يذهبون يومياً خطفاً وتعذيباً وتهجيراً وقتلاً وتنكيلاً الى عزم وارادة حديدية لا تقهر في توحيد صفوف شعبنا وفي عزل كل من يريد له السوء والاذى والفتنة والعدوان.

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين
تضع الحكومة برنامجها في الإطار الذي يحافظ على وحدة الشعب العراقي بجميع طوائفه وقومياته بهدف بناء عراق دستوري ديمقراطي إتحادي تعددي ، يعتمد الدستور والقوانين التي تكفل الحقوق والحريات لجميع أ فراد الشعب العراقي وضمان المساهمة الفاعلة للمرأة وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتطويرها ودعم إستقلاليتها.

الملحق الأول: مبادئ وأسس البرنامج السياسي للحكومة العراقية

1- يعتمد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية على أساس مبدأ المشاركة وتمثيل المكونات العراقية إعتماداً على أساس الإستحقاق الإنتخابي ومقتضيات المصلحة الوطنية.

2- العمل وفق الدستور والإلتزام به ، وأن أية تعديلات لاحقة ستجري وفق المادة 142 من الدستور.

3- السير قدماً في سياسة الحوار الوطني وتوسيع دائرة الإشتراك في العملية السياسية بما ينسجم مع الدستور ، وبناء عراقاً حراً تعددياً إتحادياً ديمقراطياً بروح المصالحة والمصارحة.

4- نبذ العنف وإدانة منهج التكفير بشكل واضح وصريح ، والإرهاب بكل أشكاله ، والإصطفاف لمكافحته وتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب بشكل فعال وعبر مؤسسات القضاء ومؤسسات الدولة ذات العلاقة ، وإيجاد كل الظروف الملائمة لترسيخ روح المحبة والتسامح بين أبناء الوطن مع إحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

5- العمل على صيانة سيادة العراق وتعزيز إستقلاله ووحدته والتعامل مع مسألة وجود القوات المتعددة الجنسيات في إطار قرار مجلس الأمن 1546 والإسراع في خطط إستكمال القوات العراقية وفق الدستور وعلى أساس من المهنية والولاء الوطني ،والإسراع في نقل المسؤوليات والصلاحيات الأمنية إلى قوات الجيش والشرطة والأمن العراقية ، والتأكيد على مبدأ التعاون بين العراق والقوات متعددة الجنسيات بما يحقق إستكمال المستلزمات الذاتية وفق جدول زمني موضوعي لتسلم القوات العراقية المهام الأمنية كاملة وإنتهاء مهام القوات متعددة الجنسيات وعودتها إلى بلدانها.

6- ترسيخ دولة المؤسسات وبناء دولة القانون وإتباع الأصول الإدارية والمؤسساتية وفق مبدأ المواطنة ورفض التفرد والقرارات الإرتجالية وإعتبار الوزارات ومؤسسات الدولة هوية وطنية وملكاً للشعب وليست هوية لحزب الوزير وقراراته الشخصية ومنع أي إستئثار أو هيمنة أو وصاية لأية فئة أو جماعات بالتشكيلات الحكومية والإدارية والمؤسسات العامة.

7- منع التفرد والديكتاتورية والطائفية والعنصرية بكل أشكالها وتجسيد ذلك في سياسات الدولة وممارساتها.

8- المرأة نصف المجتمع ومربية النصف الآخر ، لذلك يجب أن تأخذ دورها الفاعل في بناء المجتمع والدولة وإحترام حقوقها في المجالات المختلفة.

9- الشباب أمل المستقبل ولذا يجب توفير كافة المستلزمات التي تسهم في توفير بيئة صالحة ومناسبة لتنمية طاقاتهم وقدراتهم ، بما يعزز بناء العراق والقيم الوطنية.

10- رعاية العتبات المقدسة ، وإعمارها وتقديم الدعم الكامل لحفظ أمنها وأمن زوارها ، وتنمية السياحة الدينية.

11- رعاية الجامعات العلمية ودعم إستقلالها ، وإعادة النظر في المناهج التعليمية في كل المراحل بما يجعلها مواكبة للتطورات العلمية وتخليصها من الفكر الشوفيني والطائفي وبما يعزز الوحدة الوطنية.

12- ضمان إستقلالية شبكة الإعلام العراقية ، والهيئة الوطنية للإتصالات ، ومنع التدخل الحكومي في شؤونها ، والإلتزام بالقوانين المنظمة لعملها.

13- وضع خطة تنمية شاملة للبناء والإعمار مع الأخذ بنظر الإعتبار واقع الحرمان والمظلومية والتخلف الذي أصاب المناطق والسكان بسبب السياسات والإستبداد للنظام البائد.

14- تنشيط عملية إعادة الإعمار وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والمتضررة.

15- الإسراع في تأهيل قطاع الطاقة الكهربائية.

16 - تنظيم إدارة قطاع الهايدروكاربونات (النفط والغاز) بإصدار تشريع لهذا الغرض وبما يضمن حقوق الأقاليم عند تشكيلها ، والمحافظات ، وفق ماورد في الدستور.

17- تشجيع الإستثمار وإستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بما يساهم في التنمية والإعمار وبما يحفظ الوحدة الوطنية.

18- الإهتمام الفائق بالقطاعين الزراعي والصناعي ووضع القوانين والقرارات وتقديم الدعم الحكومي الكفيل بإنمائها.

19- سنكون حكومة العراق وشعب العراق الذي إختارها عبر آليات الإنتخاب الحر ، وستنظم العلاقة بين الحكومة الإتحادية وحكومات ومجالس الأقاليم والمحافظات بما يعزز المبدأ الإتحادي واللامركزية في بناء الدولة وتطوير العلاقات الإتحادية بين مكوناته في العراق.

20- بناء علاقة صداقة وإحترام متبادل وتعاون مع دول الجوار والعالم بما يحقق المصالح المشتركة بين العراق وتلك الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وإعتماد الحوار والتفاوض لحل القضايا العالقة.

21- تعزيز الدور الأساسي للأقاليم عند تشكيلها ، ومجالس المحافظات ، وتنظيم إنتخابات حرة ونزيهة لمجالس المحافظات ، وإعتمادها في إدارة تلك المحافظات والأقاليم وتنظيم علاقة الحكومة المركزية معها وفق الدستور والقوانين المنظمة لذلك.

22- تلتزم الحكومة بتنفيذ المادة 140 من الدستور ، والمعتمدة على المادة 58 من قانون إدارة الدولة والمتمثلة بتحديد مراحل ثلاث : التطبيع والإحصاء والإستفتاء في كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها ، وتبدأ الحكومة إثر تشكيلها في إتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأقضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في 2007/3/29 م حيث تبدأ مرحلة الإحصاء فيها من 2007/7/31 م وتتم المرحلة الأخيرة وهي الإستفتاء في 2007/11/15 م.

23- تلتزم الحكومة بمعالجة الملف الأمني من خلال الإضطلاع بخطة متكاملة ذات محاور أمنية وإقتصادية وسياسية وإجتماعية وغيرها ، وتجري متابعتها بنفس القدر من الإهتمام.

24- إعتماد مبدأ التوازن والكفاءة في إدارة البلاد وتوزيع المسؤوليات والتوظيف في الدوائر الحكومية والجيش والشرطة وأجهزة الأمن والسفارات بما يحقق العدالة في المشاركة وتحسين مستوى الأداء المهني.

25- وضع آليات فاعلة في مراقبة الإنفاق ومعالجة الفساد الإداري والمالي وتفعيل المواد الدستورية الخاصة بذلك والتعهد بالإلتزام بها.

26- تطوير نظام للتكافل والضمان الإجتماعي لمعالجة الفقر والتخلف.

27- تطوير مؤسسات التعليم والبحث العلمي بما يخدم بناء العراق الجديد وينسجم مع حاجات التقدم والبناء.

28- إعادة النظر في هيكلية وقوانين الهيئات المستقلة ودعمها بما فيها الهيئة الوطنية العليا لإجتثاث البعث وهيئة النزاهة بما لا يتنافى مع الدستور وتعديلاته.

29- إعادة النظر في قانون الإنتخابات وتشكيل المفوضية العليا للإنتخابات.

30- العمل على ضبط الحدود الدولية ومنافذها وتفعيل المواد الدستورية الخاصة بها.

31- إيقاف عمليات التهجير القسري من جميع أنحاء البلاد ، وإعادة المهجرين إلى أماكن سكناهم الأصلية.

32- رعاية الكفاءات العلمية وتوفير الأجواء الأمنية والمعاشية المناسبة بما يحول دون هجرتها ، ،واعتماد إجراءات فاعلة لعودة الكفاءات إلى الوطن.

33- تشكيل لجنة حكومية فور تأليف الوزارة مهمتها متابعة قضايا المعتقلين ، وإطلاق سراح الأبرياء منهم فوراً وتفعيل القضاء عبر إحالة المتهمين إلى المحاكم ، وإطلاق سراح المواطنين الذين لم يتم إعتقالهم بأمر قضائي فوراً .

34- تطبيق قانون 91 المتعلق بالميليشيات.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نوري المالكي
رئيس الوزراء